المحاضرة الرابع عشرة -١٤-
مؤتمر سان ريمو ونتائجه "أبريل ١٩٢٠م"

نظرة تاريخية عامة عما سبق:

قبل الشروع في الحديث عن مؤتمر سان ريمو ونتائجه لا بأس أن أذكركم بما تطرقنا له سالفا بأنه ما إن انعقد مؤتمر الصلح في فرساي بعد أن وضعت الحرب أوزارها في نوفمبر ١٩١٨م، حتى قرّر المؤتمر في يناير ١٩١٩م وبحضور الأمير فيصل مندوبا عن والده ملك الحجاز أن البلاد العربية التي كانت تخضع للدولة العثمانية تصبح منفصلة عن هذه الدولة ويطبق عليها نظام الانتداب الجديد.

هذا كل ما اتفق عليه المؤتمر دون أن يصل إلى قرار صريح بشأن توزيع الانتداب. وتركت فرنسا وبريطانيا ومعهما إيطاليا يتحاورون ويتآمرون فيما بينهم على مصير البلاد العربية حسبما أملته مطمعهم السياسية ووفقا للأساليب الاستعمارية البالية التي ظنّ الناس خطأً أن المبادئ الجديدة التي أعلنت لكسب الحرب قد جرت عليها أذيال النسيان. وعلى ذلك لم يلبث الحلفاء أن عادوا إلى سيرتهم الاستعمارية الأولى، ففتتوا الوحدة العربية التي كانت ملحوظة بشكل أو بآخر في العهد العثماني، وقسموا البلاد العربية إلى مناطق نفوذ تحت الانتداب البريطاني أو الفرنسي بموجب المؤامرة التي تمت في مؤتمر سان ريمو من ١٦ إلى ٢٨ أبريل ١٩٢٠م.

مؤتمر سان ريمو ونتائجه:

اجتمع المجلس الأعلى للحلفاء في سان ريمو بإيطاليا للفترة من ١٨ إلى ٢٦ أبريل ١٩٢٠م وحضره رؤساء الوزراء ووزراء الخارجية لكل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وممثلون عن اليابان، أما الولايات المتحدة فلم تمثل فيه[١].

وكان الهدف الرئيسي من المؤتمر وضع صيغة معاهدة صلح مع تركيا، تم إعدادها مبدئيا في باريس وسميت بمعاهدة سيفر، وقد نصت المادة: ٩٤ من المعاهدة على الاعتراف مبدئيا بسوريا الطبيعية والعراق دولا مستقلة شريطة تقديم المشورة الإدارية والمساعدة من قبل دولة منتدبة حتى يحين الوقت الذي تجد الدولتان أنهما بغنى عن مثل هذا العون والمشورة.

---

[١]- سليمان موسى، الحركة العربية المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة "١٩٠٩-١٩٢٤م"، ط٢، بيروت، لبنان، ١٩٧٧م، ص ٥٤٦.

وقد أعلنت القرارات التي اتخذت في هذا المؤتمر في ٥ مايو ١٩٢٠م وكانت قرارات خطيرة ذات أثر على مستقبل المنطقة بكاملها ومنها:

١. وضع العراق بحدوده الحالية تحت الانتداب البريطاني.
٢. وضع فلسطين بحدودها الحالية تحت الانتداب البريطاني مع تعهد بريطانيا بمصادقة دول الحلفاء بتنفيذ وعد بلفور القاضي بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.
٣. وضع سوريا بحدودها الحالية تحت الانتداب الفرنسي[١].

وبهذا يكون الحلفاء قد قضوا على أمل للعرب في الوحدة والاستقلال.

أثارت هذه المقررات في الوطن العربي، مشاعر السخط والاحتقار للدول الغربية لأنها تنكرت لأعز أهداف الشعب المتمثلة في الاستقلال والوحدة. فغضبت البلاد وتظاهرت واستقالت الوزارة الأولى، وتألفت وزارة "دفاعية" رئيسها هاشم الأتاسي، ومن أعضائها عبد الرحمن شهبندر ويوسف العظمة...، لمنع تنفيذ تلك المقررات بالقوة[٢]. وسارعت الوزارة إلى اتخاذ التدابير الدفاعية الفعالة فعقدت قرضا وطنيا، وأعلنت الجندية الإجبارية وشجعت الثورات على الفرنسيين في المنطقة الساحلية المحتلة، هذا من جهة ومن جهة أخرى كان الجنرال "غورو الذي أصبح قائدا ومفوضا ساميا لفرنسا ولبنان، فاستقدم قوات فرنسية جديدة بلغت مائة ألف للقضاء على استقلال سوريا قبل أن يشتد عودها" ويهدد الملك فيصل الذي عزم على السفر إلى لندن لعله يتمكن من إقناع بريطانيا بتأييده على انتداب فرنسا على لبنان فقط بناء على اتفاقه الأول مع جورج كليمنصو[٣] وهنا أبلغ الجنرال غورو فيصلا بضرورة التريث في السفر قائلا: «لدينا مطالب سنقدمها بعد عدّة أيام، ولا يمكننا أن نسمح للأمير بالسفر إلى أوربا ما لم يلب هذه المطالب. وإذا سافر عن طريق آخر، فإن فرنسا ستمتنع، بصورة قطعية، عن الاعتراف به وبمفاوضته بأي شكل كان»[٤].

---

[١]- جورج انطونيوس، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة: ناصر الأس وإحسان عباس، ط٦، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م، ص ٤١٩.

[٢]- قدري قلعجي، الثورة العربية الكبرى "١٩١٦-١٩٢٥م"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط٥، بيروت، لبنان، ٢٠١٣م، ص ص ٣٧٧، ٣٧٨.

[٣]- جورج انطونيوس، المصدر السابق، ص ص ٤٢١، ٤٢٣.

[٤]- أحمد إبراهيم عبد الله وآخرون، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ج١، مطابع دار البعث، دمشق، سوريا، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص ٢٣٣.

إنذار الجنرال غورو:

كان فيصل نبهًا موزعًا ويقضًا بين رسائل الغطرسة التي يبعثها الجنرال غورو، وبين مشاعر السخط عند المواطنين. وعلى الرغم من أن مقررات سان ريمو قد هزت قواعد ثقته بالحلفاء فإنه لم يفقد أمله فيهم نهائيا، عن طريق مؤتمر تعقده بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة. ولكن الجنرال أرسل إليه في يوم ١٤ يوليو ١٩٢٠م إنذارا من خمسة شروط إن لم يستجيب إليها خلال أربعة أيام، فإن الحكومة الفرنسية ستكون مطلقة الحرية في التصرف[١] وهذه هي شروط الإنذار:

١. تسلم سكة حديد رياق–حلب وجميع البلدان التي تمرّ منها وهي، رياق، بعلبك، وحمص وحماه وحلب إلى السلطة العسكرية الفرنسية.
٢. إلغاء الجندية الإجبارية وتسريح الجيش السوري.
٣. قبول الانتداب الفرنسي قبولا غير مشروط على سوريا ولبنان.
٤. قبول العملة التي أصدرتها الإدارة الفرنسية وعدم التعامل بغيرها.
٥. معاقبة الثائرين على فرنسا الذين قاموا بأعمال عدائية ضدها وتسليم الذين أطلقوا النار على قواتها على الحدود مع لبنان[٢].

موقف الحكومة السورية والشعب من الإنذار:

أثار هذا الإنذار الجماهير الشعبية واعتبرته ذروة الاستخفاف بكرامة البلاد، فرفضه المؤتمر السوري، وقرّر المجابهة والدفاع عسكريا عن البلاد وعهد مهمة ذلك إلى وزير الحربية "يوسف العظمة". وكان فيصل قد استشار "أللّنبي" فنصحه بالإستسلام، وأرسل إليه اللّورد "كروزون" وزير الخارجية الإنجليزية، برقية تحمل النصيحة نفسها. فاجتمعت الوزارة السورية وقرّرت قبول الإنذار، وأبلغت المعتمد الفرنسي بدمشق ذلك القبول، فأبرق به إلى غورو الذي طلب تأييدًا خطيًا لقرار الوزارة[٣].

---

[١]– المرجع السابق نفسه.

[٢]– خالدة أبلال الجبوري، الأبعاد السياسية للحكم الهاشمي ١٩٤١–١٩٥٨م، ط١، النابة للدراسات والنشر والتوزيع، محاكاة للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ٢٠١٢م، ص ٤٣.

[٣]– أحمد إبراهيم عبد الله، المرجع السابق، ص ٢٣٤.

وأصدر المؤتمر السوري قرارا أعلن فيه أنه لا يحق لأية حكومة أن تقبل باسم الأمة أي شرط من الشروط التي تخالف قرار المؤتمر، وأن صك توقيعه باطل وغير شرعي، كما أن الحكومة التي توقعه غير شرعية.

ومع ذلك، فقد بدأت الحكومة بتنفيذ شروط الإنذار، فسرحت الجيش وألغت التجنيد الإجباري، وأجلت المؤتمر السوري مدة شهرين وأجابت خطيًا بقبول الإنذار، في وقت قد بلغت فيه المظاهرات الشعبية ذروتها تطالب بحمل السلاح والدفاع عن الوطن[١].

معركة ميسلون ٢٤ يوليو ١٩٢٠م:

احتج الجنرال غورو بأن جواب الوزارة الخطي قد تأخر وصوله نصف ساعة على صدور الأوامر بزحف الجيش الفرنسي على دمشق. وعلمت دمشق بأنباء تقدم الجيوش الفرنسية من دون مقاومة، بسبب تسريح الجيش السوري، فثار الشعب واضطرب الملك* وحكومته[٢]، وسارع يوسف العظمة إلى تجهيز قوات الدفاع عن دمشق وتوقفت عمليات التسريح وأذاع الملك بيانا يدعو فيه الشعب لصدّ الغزاة[٣]، فتقدم قرابة ثلاثة آلاف متطوع "بينما يقول كرد علي أن عددها كان يتراوح بين أربعة ألاف وخمسة ألاف"[٤] لشدّ أزر يوسف العظمة في ميسلون.

وعندما جرت المعركة لم يكن مع وزير الدفاع إلا ستون جنديا من الجنود النظاميين، أما بقية المحاربين فكانوا من المتطوعين من جماهير الشعب المتحمس لصدّ العدوان.

---

[١]- قدري قلعجي، (المرجع السابق)، ص ٤٠٤.

*- يقول محب الدين الخطيب في ذلك وهو شاهد عيان على ما حدث: «وبالرغم من أن فيصلا نفذ طلبات الجنرال (غورو) فإن غورو أصدر أوامره إلى الجيش الفرنسي بالتقدم من مراكزه في لبنان إلى الحدود السورية ولاسيما قرية ميسلون مهددا بتنفيذ اتفاقية كليمنصو فيصل التي قامت على أساس قبول الانتداب الفرنسي لسوريا فارتقى منبر مسجد بني أمية وخاطب في الناس قائلا: "أردت ان أرد عنكم زحف جيش الأعداء بإجابة مطالبهم فلم يرتدوا فإن كنتم في حاجة إلى بلدكم فاخرجوا للدفاع عنه. وحينئذ بادر الأهالي –بإرشاد اللّجنة الوطنية العليا– إلى حمل السلاح والخروج إلى (ميسلون) لمقابلة جيش منظم كامل الأسلحة"». «أنظر محب الدين الخطيب، مذكراته، مجلة الثقافة، مجلة تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بالجزائر، السنة الثانية، العدد ١٦، رجب–شعبان ١٣٩٣هـ، أوت–سبتمبر ١٩٧٣م، ص ٨٥».

[٢]- قدري قلعجي، (المرجع السابق)، ص ٣٩٧.

[٣]- نفسه.

[٤]- نفسه، ص ٤٠٦.

وفي صباح السبت ٢٤ يوليو ١٩٢٠م التقى الفريقان في رُبا ميسلون، وفي خلال ساعات، حصدت مدافع الفرنسيين وطائراتهم الجنود والمجاهدين السوريين وسقط يوسف العظمة شهيدا[١].

وفي اليوم التالي دخل الفرنسيون دمشق، عندئذ توجه الجنرال غورو إلى قبر صلاح الدين الأيوبي وخطب أمامه قائلا: «ها قد عدنا يا صلاح الدين» وكان بذلك يرد على قول صلاح الدين للصليبيين: «إنكم خرجتم من الشرق ولن تعودوا إليه». وقد سبق للجنرال أللينبي هو الآخر أن قال مثل هذا القول عندما دخل مدينة القدس يوم ٩ ديسمبر ١٩١٧م: «الآن انتهت الحروب الصليبية». وهكذا زالت في ساعات الدولة التي عاشت أقل من سنتين وحملت آمال قرون.

وكان أول قرار أصدره الجنرال غورو هو مطالبة الملك فيصل بمغادرة البلاد فغادرها إلى مصر ومنها إلى إيطاليا ثم إنجلترا. ولا يزال الوطنيون العرب يعتبرون عام ١٩٢٠م عام "النكبة" ففيه دخل الفرنسيون سوريا ولبنان وحكموهما بصفتهم أصحاب الإنتداب، وأصبحت فلسطين تحت الإنتداب البريطاني واستقر معهم الصهيونيون في البلاد[٢].

وخلاصة القول في الأخير يمكننا القول أن الظروف التي رافقت الحكم الوطني كانت ظروفا صعبة حملت معها كل ألوان الغدر والتآمر الأجنبي على البلاد. لقد حقق الشعب استقلاله بجهوده وتمتع بالاستقلال ومظاهر الوحدة في غمرة من حماسة الجماهير وأفراحهم الوطنية، ومارس حق السيادة على أراضيه فإذا ما ذكرنا أن فترة الحكم الوطني كانت قصيرة، وأن المسؤولين كانوا يفتقرون إلى الخبرة في الإدارة والتنظيم، أدركنا أن ذلك الحكم حقق بعض المنجزات الهامة في ميدان الجيش والتعليم والتعريب، وأن تلك الفترة كانت الخميرة الوطنية، الأولى في عصرنا الحديث.

في الأخير لابد أن نقول كلمة للتاريخ وهي:

ليس في التاريخ الحديث أمة خانها الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى، وتنكروا لمواثيقهم معها كالعرب، فقد نقض الحلفاء عهودهم لهم وأخلوا بكل ميثاق أبرموه حتى أضحى العرب بعد الحرب شعوبًا ودولاً أو دويلات مشتتة ومقطعة الأوصال يتسلط عليها الأجنبي ويتحكم فيها

---

[١]– أحمد إبراهيم عبد الله، المرجع السابق، ص ٢٣٥.

[٢]– محمد رفعت، التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة، دار المعارف بمصر، القاهرة، ج.ع.م، ١٩٦٤م، ص ١٥١.

كيفما يشاء. وقد كان العرب قبل الحرب على الأقل يعيشون تحت الحكم العثماني في ظلال شبه وحدة دينية إدارية، وإن كانوا قد عانوا من حكمهم الشيء الكثير خاصة في عهد جماعة الاتحاد والترقي.

أما بعد الحرب فقد تحرر العرب حقًّا من الحكم العثماني وزالت عنهم السيادة والتبعية التركية ولكنهم ما لبثوا أن ظلّلتهم الحمايات والانتدابات الأجنبية كما سنرى في الدروس القادمة. وكأنما العرب قد خاضوا معارك الحرب إلى جانب الحلفاء لا لينعموا بالاستقلال الذي وعدوا به بعد الحرب ولكن ليستبدلوا بحكم الأتراك حكما أجنبيا أشدّ وأقسى استبدادا وهيمنة واستعبادا.